

النظرية الاجتماعية في القرآن الكريم

(65) الاجتماعي عيناً كان ذلك المال أو نقداً ، منقولاً كان أو غير منقول . ولولاها لاضطرب النظام الاقتصادي والاجتماعي ، وانعدم البيع والشراء الذي هو الاصل في سد حاجات الناس الاستهلاكية والكمالية . ولذلك فان اقرار الاسلام لهذا الاصل وربطه بالصدق العرفي ينسجم مع الطبيعة الفطرية للتعامل الاجتماعي وتنظيم سلوك الافراد . وتنقسم الجرائم المتعلقة بالملكية إلى قسمين : القسم الاول : الانحرافات التي تؤدي إلى سلب الملكية من مالکها قهراً وظلماً كالغصب ويتحقق بصدق الاستيلاء عرفاً على حق الغير . وقد شدد الاسلام على حرمة غصب اموال الناس . وحرّم الصرف بالمال مطلقاً الا مع العلم بالاذن الشرعي ، لقوله تعالى : (ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل) (1) ، وعموم قوله (ص) : (لا يحل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس منه) (2) ، وقوله (ص) ايضاً : (من غصب شبراً من الارض طوقه ا [من سبع ارضين) (3) . ان حرمة الغصب تتعدى من مجرد الاثم إلى وجوب الرد على الغاصب وضمانه تلف المادة المغصوبة . فالغاصب - حسب النظرية الاسلامية - يتحمل مسؤولية كاملة في ارجاع المادة المغصوبة سليمةً من كل عيب ، بل يتعين عليه وجوب الرد فوراً ودون تأخير ؛ بينما لا يتحقق الضمان ولا الفورية في قانون العقوبات الرأسمالي الغربي (4) .

_____ (1) البقرة : 188 . (2) الكافي ج 7 ص 274 . (3) كنز العمال ج 10 ص 639 . (4) (جاك جيبز) . الجريمة ، العقاب ، والردع . نيويورك : السفاير ، 1975 م .